

قفزة 27% في حلوى المولد رغم تراجع السكر وتكاليف التشغيل تلتهم جيوب المصريين



الجمعة 21 أغسطس 2026 02:00 م

كشف المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة في مسح أجراه 15 أغسطس 2026 وشمل 12 نقطة بيع بالقاهرة الكبرى ارتفاع أسعار حلوى المولد بنسب وصلت إلى 27 بالمئة للملبن السادة مقارنة بالعام الماضي بما زاد كلفة المناسبة على الأسر

ويكشف هذا الارتفاع مفارقة قاسية بين الخطاب الرسمي عن استقرار الأسواق وبين واقع المستهلك الذي يواجه موسما جديدا بأسعار أعلى رغم تراجع السكر بينما تتآكل قدرته الشرائية تحت ضغط الغذاء والطاقة والتعليم وتكاليف الحياة اليومية المتصاعدة

فجوة واسعة بين المتاجر

وفي التفاصيل سجلت الفولية نطاقا سعريا بين 170 و750 جنيها للكيلوجرام بمتوسط 391 جنيها وزيادة سنوية بلغت 24 بالمئة بينما بلغ المتوسط 608 جنيهات في المحال المرتفعة و468 جنيها في المتوسطة و200 جنيه في المنافذ العادية والمخابز

وبالمقابل تراوحت السمسرية بين 170 و750 جنيها للكيلوجرام بمتوسط 379 جنيها وزيادة 4 بالمئة وارتفع متوسطها إلى 608 جنيهات في المحال المرتفعة مقابل 430 جنيها في المتوسطة و200 جنيه في المحال العادية والمخابز

أما الملبن السادة فسجل أعلى نسبة صعود بين الأصناف التي رصدتها المسح إذ تراوح بين 120 و620 جنيها للكيلوجرام بمتوسط 263 جنيها وزيادة 27 بالمئة وهو فارق يعكس اتساع الضغط حتى على الأصناف التقليدية الأقل كلفة

كذلك بلغ متوسط الملبن السادة 515 جنيها في المحال ذات المستوى المرتفع و290 جنيها في المحال المتوسطة و146 جنيها في المحال العادية والمخابز بما يكشف تفاوتها يتجاوز اختلاف الجودة إلى أثر الموقع وتكاليف التشغيل وهوامش التسعير

ومن ناحية أخرى قفز الملبن بعين الجمل إلى متوسط 538 جنيها للكيلوجرام بزيادة سنوية قدرها 21 بالمئة مع نطاق واسع بين 240 و950 جنيها وبلغ المتوسط في المحال المرتفعة 827 جنيها مقابل 344 جنيها بالمنافذ العادية

وبحسب مدحت الفيومي رئيس شعبة الحلويات بالغرفة التجارية بالدقهلية فإن تراجع السكر لم ينعكس كاملا على المنتج النهائي بسبب زيادات العمالة والكهرباء والغاز والمياه ورسوم المحليات ومواد التعبئة وهو ما أعاد تشكيل التكلفة التي يتحملها المستهلك

ويضيف الفيومي أن القوة الشرائية تراجعت بوضوح وأن الأسر باتت تتجه إلى شراء كميات أصغر من السابق بينما لجأ التجار إلى عبوات أخف وأرخص للحفاظ على الطلب وهو تحول يكشف انكماش الاستهلاك أكثر مما يعكس استقرار السوق

وهكذا أصبح اختلاف الأسعار بين الأحياء والمحال مؤشرا على سوق شديدة التجزؤ تسمح للمستهلك بالبحث عن بدائل لكنها في الوقت نفسه تضع الأسر محدودة الدخل أمام منتجات أقل وزنا وجودة كي تحافظ فقط على طقس اجتماعي متوارث

السكر يتراجع والأسعار تصعد

وفي المقابل أظهر المسح أن الحمصية السادة تراوحت بين 170 و850 جنيهًا للكيلوجرام بمتوسط 383 جنيهًا وازيادة 18 بالمئة بينما وصل المتوسط في المحال المرتفعة إلى 642 جنيهًا مقابل 418 جنيهًا في المتوسطة و200 جنيه بالمحال العادية

وعلى العكس جاءت البسيسة الصنف الوحيد الذي سجل تراجعًا سنويًا إذ انخفض متوسطها 12 بالمئة إلى نحو 409 جنيهات للكيلوجرام رغم تراوح السعر بين 180 و800 جنيه وهو استثناء يبرز أن الزيادة ليست قدرًا موحدًا على جميع المنتجات

وفي السياق نفسه ارتفعت اللديدة 17 بالمئة إلى متوسط 486 جنيهًا للكيلوجرام مع أسعار بدأت من 200 ووصلت إلى 1000 جنيه بينما بلغ المتوسط 775 جنيهًا بالمحال المرتفعة و608 جنيهات بالمتوسطة و274 جنيهًا بالمحال العادية والمخابز

ومن جهة أخرى أكد حسن الفندي رئيس شعبة السكر والحلوى باتحاد الصناعات أن المعروض من السكر يفوق الطلب وأن المصانع تعاقدت على احتياجاتها قبل الموسم بما يحد من تبرير الزيادات باعتبارها نتيجة لنقص السكر أو قفزة موسمية فيه

ويعني ذلك أن انخفاض السكر إلى مستويات أدنى من الموسم الماضي لم يمنع انتقال ضغوط أخرى إلى سعر الحلوى وهو ما يضع تسعير الطاقة والتعبئة والنقل والأجور والرسوم في قلب تفسير الزيادة بدل تحميل خامة واحدة مسؤولية السوق

وعلاوة على ذلك تكشف مقارنة الأصناف أن المنتجات التي تعتمد على المكسرات سجلت مستويات أعلى بصورة ملحوظة وهو أمر يفسر جزءًا من الفجوة لكنه لا يلغي أثر العلامة التجارية والموقع ونفقات التشغيل في تحديد السعر النهائي للمستهلك

وبالتوازي يظل غياب سعر مرجعي موحد أمرًا مفهوماً في سوق تختلف فيها الخامات والجودة إلا أن اتساع النطاق من أدنى سعر إلى أعلى سعر يجعل المقارنة ضرورة ويزيد مسؤولية الرقابة عن وضوح الوزن والمكونات والسعر المعلن

ومن ثم فإن قراءة الموسم لا ينبغي أن تتوقف عند متوسطات الأسعار وحدها لأن الأهم هو ما يستطيع دخل الأسرة شراؤه فعليًا فارتفاع الكيلو مع تقليص الأوزان يعني أن المستهلك قد يدفع مبلغًا قريبًا مقابل كمية أقل من الحلوى

تكاليف التشغيل تلتهم التراجع

وفي تقدير جلال معوض نائب رئيس شعبة المواد الغذائية بالغرفة التجارية بالقاهرة فإن انخفاض السكر قابله ارتفاع في التغليف والوقود والغاز والكهرباء والعمالة بينما زادت أسعار بعض المدخلات مثل السوداني والمشمس بأكثر من 40 بالمئة خلال الفترة الأخيرة

كما أوضح معوض أن الزيادة في المنتجات الشعبية كانت أقرب إلى 20 بالمئة بينما ارتفعت بعض الأصناف الفاخرة بنحو 50 بالمئة بسبب المكسرات المستوردة وهو ما يفسر اتساع الفارق بين الحلوى الأساسية والتشكيلات الأعلى سعرًا هذا الموسم

وفوق ذلك أشار إلى أن مواد التغليف المستوردة تمثل عنصرًا ضاغطًا وأن موسمية المنتج تدفع بعض المنتجين إلى احتساب مخاطر بقاء جزء من المخزون دون بيع وهو تفسير تجاري يضيف هامش المخاطرة إلى كلفة التصنيع المباشرة

وفي الوقت نفسه تكشف هذه المبررات أن المستهلك يدفع ثمن حلقات متعددة لا يملك التحكم فيها من رسوم وطاقة ونقل وتغليف إلى هوامش المخاطر والبيع وهو ما يجعل انخفاض خامة أساسية غير كاف وحده لإعادة الأسعار إلى الوراء

وبناء على ذلك تصبح زيادة المنافسة بين المنافذ ونشر الأسعار والأوزان بوضوح أدوات ضرورية لتقليل المساحات الرمادية في التسعير خصوصًا مع الفروق الكبيرة بين المحال المرتفعة والمتوسطة والعادية التي وثقها المسح داخل القاهرة الكبرى في يوم واحد

وإلى جانب ذلك تبرز مسؤولية الجهات الرقابية عن منع استغلال الموسم والتأكد من سلامة المنتجات وبياناتها لأن ارتفاع الأسعار قد يدفع بعض الأسر إلى منافذ مجهولة المصدر بحثًا عن سعر أقل وهو ما يضيف مخاطرة صحية إلى العبء المالي

وفي المحصلة لا تقدم أرقام بصيرة مجرد قائمة أسعار موسمية بل صورة عن انتقال التضخم التشغيلي إلى مناسبة شعبية راسخة حيث تنقلص الكميات ويرتفع ثمن الأصناف ويتسع التفاوت بينما تحاول الأسر حماية عادة اجتماعية بميزانيات أضعف